

الخصائص

صار عفريتا فهذا تَفْعَلَتْ وعليهِ جاءَ تَمَسْكُنْ وَتَمَادُرَعْ وَتَمْنَاطِقْ وَتَمْدَدَلْ وَمَخْرُقْ  
وكان يسمّى محمداً ثم تَمَسْلُمْ أي صار يسمّى مُسْلِمْ ما وَمَرْدَبَكْ أَمْ وَمَسْهَلَكْ  
فتَحْمَلُوا ما فيه تبقيه الزائد مع الأصل في حال الاشتقاء كلّه ذلك توفيقية للمعنى وحراسة  
له ودلالة عليه ألا تراهم إذ قالوا تدرّع وتسكّن وإن كانت أقوى اللغتين عند أصحابنا  
فقد عرّضوا أنفسهم لئلا يعرف غرضهم أمن الدرع والسكنون أمن المدرعة والممسكة  
وكذلك بقية الباب .

ففي هذا شيئاً واحداً حرمة الزائد في الكلمة عندهم حتى أقرّوه إقراراً الأصول والآخر ما يوجبه ويُقضى به من ضعف تحريف الترخيم وتكسيره عندهم لمَا يقضي به ويُفضّل بك إليه من حذف الزوائد على معرفتك بـ «حرّ» منها عندهم .

فإِنْ قَلْتَ فَإِذَا كَانَ الزَّائِدُ إِذَا وَقَعَ أَوْ لَا لَمْ يَكُنْ لِالْإِلْحَاقِ فَكَيْفَ أَلْحَقُوا بِالْهَمْزَةِ فِي أَلَّا نَدْدِي وَأَلَّا نَجْجِي وَبِالْيَاءِ فِي يَلَّا نَدْدِي وَيَلَّا نَجْجِي وَالدَّلِيلُ عَلَى الْإِلْحَاقِ ظَهُورُ التَّضْعِيفِ قَيْلَ قَدْ قَلْنَا وَبِمُلْكٍ إِنْهُمْ لَا يَلْحَقُونَ الزَّائِدَ مِنْ أَوْلَ الْكَلِمَةِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَهُ زَائِدٌ آخَرَ فَلِذَلِكَ جَازَ الْإِلْحَاقُ بِالْهَمْزَةِ وَالْيَاءِ فِي أَلَّا نَدْدِي وَيَلَّا نَدْدِي لَمّْا انْصَمَ إِلَى الْهَمْزَةِ وَالْيَاءِ النُّونِ